



اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية استعرض مخاطر إجراءات الإغلاق وتراخي الحكومة في معالجة الوضع الاقتصادي

# 350 شركة تدريب واستشارات تعاني أزمات مالية حادة ومصيرها مجهول

مدى عشرات السنين الماضية وهي البرامج التدريبية تشكل احد اهم اعمدة بناء الانسان الكويتي والتي وضعت الحكومة ومن خلال وزاراتها المختلفة الكثير من خطط التدريب المحلي والخارجي ضمن خطط سنوية لزيادة كفاءة موظفين الدولة في شتى التخصصات بالتعاون مع شركات التدريب المتخصصة العلمية والإدارية والمالية والنظرية وغيرها.

**خطة استراتيجية مستقبلية**  
وفي هذا الإطار، طالب الاتحاد الكووي بالتعامل مع جميع القطاعات التجارية والاقتصادية والصناعية والبنكي من الشفافية والعدالة من خلال تقديم الدعم المادي لها لمواجهة الآثار العكسية التي تعرضت لها على مدى أشهر وما زالت، إلا أن الدولة واضحة في سياستها المالية وعلى قفل باب أي وجه من وجه الدعم للقطاع الخاص وخاصة الشركات الصغيرة المتضررة فلا منح ولا إعفاءات، محذرا بان

أي تراخ أو اهمال في تدارك الحكومة لأي تدهور في القطاع التجاري والاقتصادي والصناعي للدولة وعدم معالجة الأوضاع الاقتصادية سيترتب عليه آثارا كارثية على المستقبل الاقتصادي للبلاد.

**دور مجلس الأمة**

ورأى الاتحاد ان دور مجلس الأمة بصفته الجهة التشريعية لا يقل أهمية عن دور الحكومة كجهة تنفيذية لذا فإن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التي ترأسها النائب صفاء الهاشم والأعضاء النواب العاملون معها، واللجنة الدائمة لتحسين الاعمال وتعزيز التنافسية برئاسة النائب يوسف الفضالة والعضو النيابي التعاون المثمر ومنهم من خلال التعاون المثمر والبناء مع الحكومة لتسريع إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

**أزمات مستعصية**

وختم الاتحاد بالقول ان أمام الحكومة والمجلس اختبار كبير في ظل أزمات مستعصية متعقدة بأوجه الفساد التي بدأت تنخر في جسد هذا البلد، واقتصاد يتعرض للانهار وعجز مالي في الميزانية مقرر بالمليارات وغياب التشريعات والقوانين المشجعة للحد من هذه الأزمات والخروج بالبلاد الى بر الأمان، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد للحكومة وللجان القائمة على دعم الاقتصاد الوطني للعمل بجد وإخلاص لإنقاذ البلاد من هذه الأزمات وأن يحفظ الله الكويت وأهلها من كل شر وأن يرفع عن هذه الغمة بقدرته وقضاهه وأن يحفظ أميرنا ويعجل بشفائه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

## خطوات إصلاحية خليجية سريعة.. باستثناء الكويت

قال اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية ان دول الخليج باستثناء الكويت قامت باتخاذ خطوات سريعة ومتنامية مع تطورات الوضع الصحي العالمي لوباء كورونا تمثلت باتخاذ مجموعة من الحلول والإصلاحات الاقتصادية لحماية قطاعات مختلفة من الانهيار والإفلاس. فقامت المملكة العربية السعودية باتخاذ قرارا حازما بدعم اقتصادها بمبلغ 34 مليار دولار في اجراء غير مسويق. كما أعلنت الامارات عن تخصيص 42 مليار دولار لدعم الاقتصاد كإجراء وقائي عاجل، وكشفت عن مبادرة اقتصادية ثانية مؤخرا تشمل دعم أكثر من 45 ألف شركة إماراتية. اما في قطر فقد أعلنت عن رصد ميزانية قدرها 23 مليار دولار لدعم القطاع الخاص وزيادة استثمارات الصناديق الحكومية في البورصة استباقا لأي طارئ. كما قامت البحرين باتخاذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بقيمة 11,4 مليار دولار. وختاما أطلقت سلطنة عمان حزمة إجراءات لتوفير سيولة بحدود 20,6 مليار دولار لدعم اقتصادها.

تلك الظروف عبر حزمة من القرارات والدعم المادية.

**خسائر فادحة**

واستعرض الاتحاد الخسائر الفادحة التي تعرضت لها المعاهد التدريبية بسبب نظام عملها الذي يعتمد بالدرجة الأولى على حضور المتدربين لدورات التدريب في مراكزها وهذا ما يعارض مع الإجراءات الصحية التي أقرت في الفترة الماضية مما سببت بصعوبة في الاستمرار بأعمالها، علما بأن هذه المراكز تدفع إيجارات عالية بسبب حجم المساحة التي تشغلها هذه المعاهد. وكشف عن لجوء أصحاب العقارات في بعض المجمعات وغيرها التي رفع قضايا في المحاكم تتردد عن 120 قضية وهي في تزايد لتطالب أصحاب المكتات بدفع جميع الإيجارات المتأخرة وإخلاء العين دون مراعاة أصحاب تلك العقارات للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها أصحاب هذه الشركات.

**قوانين مخيبة للأمال**

ورأى الاتحاد ان قانون الإجراءات الذي عرض مؤخرا على مجلس الأمة جاء مخيبا لآمال جميع الشركات العاملة في القطاع الخاص ويهدف بشكل واضح لتتفجع المجرمين أصحاب العقارات على حساب المتضررين من أصحاب الشركات المستأجرة وبشكل محدود للغاية من المؤسسات والشركات في هذه الصناعة والتدريب والاعتماد شبه كلي على الشركات الأجنبية العاملة في الخارج. لذا ناشد الدولة التدخل بحزم لمعالجة هذه القضية التي تعاني منها الشركات الوطنية أمام تعنت شركات النفط في تهميش دور الشركات المؤهلة سواء في المجال الصناعي او التدريبي وضرورة فتح أبواب القطاع النفطي لإسهام القطاع الخاص بشكل فاعل خاصة ان هناك العديد من الشركات المؤهلة في مجال الخدمات الاستشارية والتدريب سنتعاني الكساد بسبب محدودية العمل الحكومي بعد هبوط أسعار النفط وتوقع تقليص الدولة لمشروعاتها بما فيها قطاع التدريب، لذا يجب حث شركات النفط على القيام بدورها الوطني ودعم شركات الاستشارات والتدريب وتحقيق دورها في المساهمة بتنمية الاقتصاد الوطني. - ضرورة قيام الدولة بإصدار قانون يعالج تأخر الصرف في الميزانية الحالية 2020-2021 وهي حالة استثنائية لمعالجة التأخر في الصرف منذ ابريل حتى الآن بسبب تعطل أعمال القطاع العام وتوقف المناقصات والأعمال بالتبعية لجميع الشركات الاقتصادية والصناعية والتدريبية وغيرها المرتبطة مع الدولة وشركاتها المختلفة خاصة القطاع النفطي.

**البرامج التدريبية**

وهذا لا بد ان نشير الى احد القطاعات المهمة التي بني على



بعد توقف العمل لمدة طويلة، بالإضافة الى صعوبات أخرى واجهتها الشركات من خلال تجميد الدولة لمخصصاتها بسبب تعطل العمل في الدوائر الحكومية لعدة شهور. ومن جانب آخر أيضا تواجه الشركات المؤجرة صعوبات مالية وعدم قدرتها في دفع رواتب الموظفين في ظل الظروف الصعبة المشار إليها دون ان تدرك الحكومة ما ادرته الكثير من الدول الأوروبية ودول الخليج التي عملت على مواجهة

**صعوبة سداد الإيجارات**

وتطرق الاتحاد إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الشركات المستأجرة في المجمعات وعدم قدرتها في دفع الإيجارات العالية

ب - بطء صرف الدولة للمبالغ المتعلقة بالعقود المنفذة عن الشركات السابقة بسبب ضعف العمل في جميع الدوائر الإدارية والمالية.

**سلبات الإغلاق**

وأشار الاتحاد إلى ان الإجراءات الاحترازية التي تسببت بتعطيل العمل في لجنة المناقصات خلال الفترة الماضية تسببت بوقف العمل في جميع المناقصات التي رستت على الشركات الخاصة العاملة في قطاعات

بالتعويض عن الخسائر. - إيقاف العمل في القطاع الحكومي اعتبارا من تاريخ 2020/3/12، ثم بعد ذلك تم السماح بالعمل في الوزارات بنسبة 30٪ من الموظفين، وهذا الاجراء لم يسمح للقطاع الخاص بمباشرة عمله بشكل مشجع، مما ترتب على ذلك خسائر كبيرة أيضا تعطلت بالآتي: - شبه توقف لجميع المناقصات في الدولة بسبب تعطيل الدوائر الرسمية لأعمالها وإيقاف جميع نشاطاتها.

المرض، في حين ان تراخي الدولة في معالجة الوضع الاقتصادي شكل صدمة قوية لجميع الاعمال الاقتصادية في البلاد دون استثناء، وخلق آثارا اقتصادية عكسية وخسائر كبيرة لأصحاب الأعمال والعاملين بالشركات دون قيام الدولة بأي إجراءات لوقف هذا التزيف المستمر حتى الآن في هذا القطاع الذي يتكبد القطاع الخاص. وأكد الاتحاد ان هذا التراخي والإهمال أو التغافل من الحكومة في المعالجة السريعة لهذه الآثار العكسية التي خلفتها الإجراءات الاحترازية شل الاقتصاد الوطني بعد تعطيل جميع نواحي الحياة تقريبا وتوقف العمل بنسبة كبيرة في العديد من الشركات العاملة في القطاع الخاص وتحملها دفع الرواتب للموظفين والإيجارات.

**أسباب الأضرار**

وقال الاتحاد انه في هذا المقام ودون انقاص من أهمية كل القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تقف معها وتدعمها كان لابد من ان نوضح موقفنا ومن باب مسؤوليتنا كاتحاد للمكاتب الاستشارية ومعاهد التدريب من الأضرار التي اصابت جميع الشركات العاملة في مجال الاستشارات والتدريب، حيث تعرضت لخسائر كبيرة منذ بداية شهر فبراير عند اتخاذ الدولة للعديد من الإجراءات والقرارات الحاسمة لمواجهة الفيرس، والتي تمثلت بالآتي: - إيقاف إصدار التاشيرات التجارية الخاصة بالزيارات وما ترتبت عليه من وقف استخدام الخبراء والمستشارين والمحاضرين المطلوبة سواء من خبرات او الفنيين وغيرهم وفق العقود الموقعة مع الدولة مما ادى إلى تعطل العمل في هذه العقود وتجميدها وخسارة الشركات لأهم مصادر الدخل. - إيقاف العمل في جميع نشاطات التدريب رغم وجود عقود العمل مع الدولة، بناء على قرار مجلس الخدمة المدنية بإيقاف العمل بجميع اشكال التدريب وبالتالي تم تجميد العقود وإنهاء اعداد كبيرة من الدورات دون وعود من السلطات

## اقتراحات لمعالجة آثار الإغلاق السلبية

استعرض اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية حزمة من الاقتراحات التي يراها مناسبة لعلاج الآثار العكسية التي خلفتها القرارات والإجراءات الاحترازية من اجل السيطرة على الوباء والحد من انتشاره والتي جاءت كالتالي: - تعويض الأنشطة المتضررة بسبب قرار الإغلاق أو الحظر وتوقف نشاطاتها مع قطاع الدولة بمنح مادية، وإيجاد طريقة لإعاقتهن من الإجراءات التي تراكمت عليهم وذلك بالتعاون مع الملاك. - إيجاد حل لأزمة الموظفين ورواتبهم خاصة بعد عجز الشركات بسبب توقف أعمالها عن دفع رواتبهم.

استعرض اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية حزمة من الاقتراحات التي يراها مناسبة لعلاج الآثار العكسية التي خلفتها القرارات والإجراءات الاحترازية من اجل السيطرة على الوباء والحد من انتشاره والتي جاءت كالتالي: - تعويض الأنشطة المتضررة بسبب قرار الإغلاق أو الحظر وتوقف نشاطاتها مع قطاع الدولة بمنح مادية، وإيجاد طريقة لإعاقتهن من الإجراءات التي تراكمت عليهم وذلك بالتعاون مع الملاك. - إيجاد حل لأزمة الموظفين ورواتبهم خاصة بعد عجز الشركات بسبب توقف أعمالها عن دفع رواتبهم.

استعرض اتحاد معاهد وشركات التدريب والاستشارات الكويتية حزمة من الاقتراحات التي يراها مناسبة لعلاج الآثار العكسية التي خلفتها القرارات والإجراءات الاحترازية من اجل السيطرة على الوباء والحد من انتشاره والتي جاءت كالتالي: - تعويض الأنشطة المتضررة بسبب قرار الإغلاق أو الحظر وتوقف نشاطاتها مع قطاع الدولة بمنح مادية، وإيجاد طريقة لإعاقتهن من الإجراءات التي تراكمت عليهم وذلك بالتعاون مع الملاك. - إيجاد حل لأزمة الموظفين ورواتبهم خاصة بعد عجز الشركات بسبب توقف أعمالها عن دفع رواتبهم.

منها وشركات الاستشارات ومعاهد التدريب وهو تأثير تدهور أسعار النفط مما يعني وضع قيود على حجم الانفاق الحكومي على تنفيذ المشاريع وهو ما سوف يؤثر بلا شك سلبا على نمو القطاع الخاص غير النفطي مما سيؤدي من معاناة هذه الشركات فضلا عن معاناتها الشديدة أصلا من الآثار الاقتصادية التي خلفها الفيرس وهي ما زالت لم تتعاف منه بعد. - تمر علينا الأزمات دون ان نعي منها الدروس لا من جانب الحكومات المتعاقبة ولا من المجالس المتعاقبة أيضا التي في مجملها مجالس مهادة بل هي السبب الرئيسي مع الحكومات الضعيفة في تصحيح البند الأول في ميزانية الدولة المتعلق بالرواتب، حيث يشكل الآن بند الرواتب 12 مليار دينار ومسيميل في الخس سنوات الـ 15 مليار دينار مع توقعات بتوظيف 100 ألف موظف في المستقبل، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.

منها وشركات الاستشارات ومعاهد التدريب وهو تأثير تدهور أسعار النفط مما يعني وضع قيود على حجم الانفاق الحكومي على تنفيذ المشاريع وهو ما سوف يؤثر بلا شك سلبا على نمو القطاع الخاص غير النفطي مما سيؤدي من معاناة هذه الشركات فضلا عن معاناتها الشديدة أصلا من الآثار الاقتصادية التي خلفها الفيرس وهي ما زالت لم تتعاف منه بعد. - تمر علينا الأزمات دون ان نعي منها الدروس لا من جانب الحكومات المتعاقبة ولا من المجالس المتعاقبة أيضا التي في مجملها مجالس مهادة بل هي السبب الرئيسي مع الحكومات الضعيفة في تصحيح البند الأول في ميزانية الدولة المتعلق بالرواتب، حيث يشكل الآن بند الرواتب 12 مليار دينار ومسيميل في الخس سنوات الـ 15 مليار دينار مع توقعات بتوظيف 100 ألف موظف في المستقبل، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.

منها وشركات الاستشارات ومعاهد التدريب وهو تأثير تدهور أسعار النفط مما يعني وضع قيود على حجم الانفاق الحكومي على تنفيذ المشاريع وهو ما سوف يؤثر بلا شك سلبا على نمو القطاع الخاص غير النفطي مما سيؤدي من معاناة هذه الشركات فضلا عن معاناتها الشديدة أصلا من الآثار الاقتصادية التي خلفها الفيرس وهي ما زالت لم تتعاف منه بعد. - تمر علينا الأزمات دون ان نعي منها الدروس لا من جانب الحكومات المتعاقبة ولا من المجالس المتعاقبة أيضا التي في مجملها مجالس مهادة بل هي السبب الرئيسي مع الحكومات الضعيفة في تصحيح البند الأول في ميزانية الدولة المتعلق بالرواتب، حيث يشكل الآن بند الرواتب 12 مليار دينار ومسيميل في الخس سنوات الـ 15 مليار دينار مع توقعات بتوظيف 100 ألف موظف في المستقبل، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي.

مطالبة الدولة بمراعاة ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة وريعتها وتشجيعها انطلاقا من مبدأ تنوع الاقتصاد بعيدا عن عوائد النفط.

مطالبة الدولة بمراعاة ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة وريعتها وتشجيعها انطلاقا من مبدأ تنوع الاقتصاد بعيدا عن عوائد النفط.

مطالبة الدولة بمراعاة ظروف الشركات الصغيرة والمتوسطة وريعتها وتشجيعها انطلاقا من مبدأ تنوع الاقتصاد بعيدا عن عوائد النفط.

**دعوة لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات صندوق الإمتياز الإستثماري "تحت التصية"**

يسر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية بصفتها مصفيا لصندوق الإمتياز الإستثماري "تحت التصية" بدعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر انعقاده في تمام الساعة ١٠:٠٠ ظهراً يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٩/٢ في (شرق - شارع خالد بن الوليد - برج الداو - قاعة الاجتماعات بالدور الأرضي) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

**البند الأول:**  
تعيين أمين سر للجمعية لتسجيل محضر الإجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.

**البند الثاني:**  
عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق للفترة من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**البند الثالث:**  
الإطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**البند الرابع:**  
الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**ملاحظات:**  
١- يرجى العلم بأن نموذج توكيل حضور إجتماع جمعية حملة الوحدات متوفر لدى مقر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية شرق - برج الداو - الدور التاسع.  
٢- في حالة عدم إكمال النصاب القانوني يُوجَل الإجتماع إلى يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/٩/٣ في تمام الساعة ١٠:٠٠ ظهراً ، ويكون الإجتماع الثاني صحيحاً أياً كانت نسبة الحضور.

182282  
www.alimtiqz.com

**دعوة لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات صندوق الإمتياز العقاري "تحت التصية"**

يسر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية بصفتها مصفيا لصندوق الإمتياز العقاري "تحت التصية" بدعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر انعقاده في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهراً يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/٩/٢ في (شرق - شارع خالد بن الوليد - برج الداو - قاعة الاجتماعات بالدور الأرضي) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

**البند الأول:**  
تعيين أمين سر للجمعية لتسجيل محضر الإجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.

**البند الثاني:**  
عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق للفترة من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**البند الثالث:**  
الإطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**البند الرابع:**  
الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

**ملاحظات:**  
١- يرجى العلم بأن نموذج توكيل حضور إجتماع جمعية حملة الوحدات متوفر لدى مقر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية شرق - برج الداو - الدور التاسع.  
٢- في حالة عدم إكمال النصاب القانوني يُوجَل الإجتماع إلى يوم الخميس الموافق ٢٠٢٠/٩/٣ في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهراً ، ويكون الإجتماع الثاني صحيحاً أياً كانت نسبة الحضور.

182282  
www.alimtiqz.com

**"التجارة": إصدار "مستخرج السجل التجاري" و"إفادة لمن يهيمه الأمر" ألياً عبر البوابة الإلكترونية**

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إصدار خدمة "مستخرج السجل التجاري" بالإضافة إلى "إفادة لمن يهيمه الأمر" بشكل آلي وفوري من النظام بعد دفع الرسوم، وذلك من خلال بوابة طلبات استقبال مراجعي وزارة التجارة والصناعة: eapp.moci.gov.kw.

وأشارت «التجارة» في بيان صحفي، إلى أن إصدار «مستخرج السجل التجاري» و«إفادة لمن يهيمه الأمر» الصادرة من البوابة بشكل فوري بعد دفع الرسوم، جاءت تحسباً لخدمات العملاء والشركات وأصحاب المشاريع بحيث أصبح بإمكان طباعة مستخرج دون الحاجة إلى تحديد موعد مسبق أو زيارة فعلية مما يلبي السرعة المطلوبة في إنجاز المعاملات التجارية وانخفاض الزيارات لمراكز الخدمة. وذكرت «التجارة» أنها ترصد ملاحظات بولية استقبال طلبات المراجعين إلكترونياً وتسعى لتسريع الحلول لها، مشيرة إلى أنها تمشي وفق خطة التحول الرقمي للإجراءات الحكومية ليتمكن العملاء (الأفراد والشركات) من إنجاز وتخليص معاملاتهم دون الحاجة إلى مراجعة الوزارة أو مراكز الخدمة.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة أطلقت الشهر الماضي بوابة استقبال طلبات المراجعين إلكترونياً عبر خاصية اللقائ الافتراضي والتي تم فيها إنجاز المعاملات دون زيارة المراكز التابعة لها تنفيذاً لتوصيات مجلس الوزراء المقرر في وضع الإجراءات الصحية.